

تضحية

المحامي منير الشدياق
mounirchidiac2014@gmail.comالتطوير، الأمن الإستباقي، الوساطات، طبعت آخر سنواته
الأمن العام: الأرض أرضنا وقدرنا التضحية والصمود

في 5 كانون الثاني 1921 صدر القرار رقم 1061 انشئ الامن العام بموجبه وسمي انذاك المكتب الاول. بعد 76 عاما، تحول المكتب الى المديرية العامة للامن العام التي تضم اكثر من 8 الاف عسكري. مسيرة خدمة وتضحية اقسام عسكريوها يمين خدمة المواطن وفق ارقى المعايير، والدفاع عن الوطن حتى الاستشهاد

تعد المديرية العامة للامن العام، بحسب قانون اصول المحاكمات الجزائية الصادر تحت الرقم 328 تاريخ 2 آب 2001، من اشخاص الضابطة العدلية الذين يتولون اختصاصا وصلاحيات ضبط المخالفات وتنفيذ الاستنابات القضائية وتقصي الجرائم والتحري عنها، بهدف اكتشاف المجرمين وملاحقتهم وتوقيفهم وتسليمهم الى الجهة القضائية المختصة تمهيدا لمحاكمتهم محاكمة عادلة. اي محطات تاريخية - تنظيمية مرت فيها المديرية العامة للامن العام منذ نشأتها حتى اليوم؟ ما ابرز مهامها؟ كيف يمكن تقييم واقعها خلال السنوات العشر الاخيرة؟ وكيف تواجه الكارثة الاقتصادية التي يتخبط فيها الوطن اليوم؟

نبذة تاريخية

- في كانون الثاني 1921 انشئ الامن العام.
- في 19 شباط 1923 صدر القرار رقم 1768 اعيد بموجبه تأليف البوليس في لبنان ومن ضمنه دائرة البوليس العدلي والامن العام.

- في 19 ايار 1923 صدر المرسوم رقم 3308 نظم بموجبه عمل الامن العام.

- في 27 آب 1945 صدر المرسوم رقم 3845 انشأت بموجبه وزارة الداخلية مديرية للامن العام، مركزها بيروت ترتبط بوزير الداخلية ويتأمرها مدير.

- في 28 نيسان 1950 صدر المرسوم رقم 1736 استحدثت بموجبه مصلحة للامن العام.

- في 26 تموز 1951 صدر المرسوم رقم 5516 تم بموجبه توسيع صلاحيات الامن العام.

- في 4 نيسان 1953 و15 كانون الثاني 1955 صدر المرسوم الاشتراعي رقم 61 و19 اعيد بموجبهما

تنظيم الامن العام عبر الغاء دوائر واستحداث اخرى.

- في 12 حزيران 1959 صدر المرسوم الاشتراعي رقم 139 الذي لا يزال ساري المفعول لغاية الان،



اللواء ابراهيم: كل الكوارث اهنون من كارثة خسارة الوطن.

اصبح بموجبه الامن العام مديرية عامة ترتبط بوزير الداخلية مباشرة ويتأمرها مدير عام.
- في 16 كانون الاول 1959 صدر المرسوم التنظيمي رقم 2873 اصبح بموجبه المديرية العامة للامن العام تضم اضافة الى الادارة المركزية، دوائر مناطقية وحدودية برية وبحرية.

مهام الامن العام

هي مهام واسعة، متشعبة، تشمل مختلف الميادين الامنية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الاعلامية وسواها من المجالات التي تعني اللبنانيين والاجانب على السواء.

من ابرزها:

أ- على الصعيد الامني

• جمع المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لصالح الحكومة.

• تقييم المعلومات في شتى الميادين وتحليلها واستثمارها.
• المساهمة في التحقيقات العدلية ضمن حدود المخالفات المرتكبة ضد امن الدولة الداخلي والخارجي.
• الاشراف على اعداد وتنفيذ التدابير الامنية.
• التنسيق الامني المتعلق بمختلف الاهتمامات.
• مكافحة كل ما يمس الامن بمراقبة وملاحقة اعمال التخريب ودعاة الفوضى ومروجي الاشاعات المضرة بالامن.
• مكافحة الاحزاب المنحلة والجمعيات السرية والممنوعة.
• اعداد البلاغات والملاحقات المتعلقة بالبحث ومنع السفر ومنع الدخول.
• المساهمة في مراقبة الحدود البرية والجوية والبحرية.

• السهر على حسن تطبيق احكام القوانين والانظمة المتعلقة بشؤون الاعلام، ضمن حدود ما تعطيه القوانين للمديرية من صلاحيات.

ج- التعاطي مع الاجانب

• تقديم التسهيلات التي تطلبها الجهات الخارجية حول الوفود والبعثات والدعوات والاجتماعات للزوار العرب والاجانب.

ب- التدقيق القانوني - الاعلامي

• التدقيق في مدى انطباق ما تبثه وسائل البث المرئي والمسموع وما تتضمنه اشربة التسجيل السينمائية مع النصوص القانونية النافذة.

• اعداد الدراسات حول تنظيم اعمال التدقيق القانوني في مدى تطابق مضمون المطبوعات والتسجيلات وما تبثه سائر وسائل الاعلام مع النصوص القانونية النافذة.



2013: تحرير مخطوفي اعزاز.



2014: تحرير راهبات معلولا.

• مراقبة الاجانب في كل ما يتعلق بدخولهم الى لبنان واقامتهم فيه وخروجهم منه ومراقبة تنقلاتهم والسهر على حمايتهم.

• مراقبة الاجانب على الاراضي اللبنانية.

• اعداد المراسلات لجهة متابعة شؤون ابعاد الاجانب والحوادث المخلة بالامن.

• متابعة شؤون اقامة الاجانب.

• تنسيق العلاقات مع البعثات الاجنبية في لبنان.

• القيام بجميع مهام الاتصال والارتباط بين السفارات والبعثات الدبلوماسية العربية والاجنبية والمنظمات الدولية والعربية في مجالات التدريب والدورات الدراسية في الخارج.

• ضبط حركة المسافرين القادمين والمغادرين من الجنسيات كافة وتسهيل ذلك.

• مرافقة رجال الدولة الاجانب القادمين الى لبنان والمحافظة عليهم في اثناء انتقالهم داخل الاراضي اللبنانية.

د- المهام التقنية

• منح جوازات مرور.

• اصدار جوازات السفر اللبنانية.

• منح بطاقات الإقامة الموقته والدائمة.

• تنظيم واصدار وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين في لبنان او الواردة من الخارج.

• منح سمات الدخول.

• الاشراف على كل المعاملات العائدة الى طلبات التجنس والاحوال الشخصية.

• مرافقة رجال الدولة اللبنانيين.

نهضة نوعية

يعلم القاضي والداني في لبنان وخارجه ان المديرية العامة للامن العام شهدت خلال السنوات العشر الاخيرة، جلاء خطة التطوير التي اطلقها مديرها العام اللواء عباس ابراهيم عقب تسلمه سدة المسؤولية فيها، نهضة نوعية على كل الصعد الامنية، اللوجستية، حقوق الانسان وسواها، كذلك على صعيد الدور المحلي والاقليمي والدولي في مجال الوساطات وحل النزاعات. عناوين اربعة طبعت هذه المرحلة الذهبية للامن العام: التطوير والتحديث، الامن الاستباقي، الوساطات المحلية - الاقليمية - الدولية، حقوق الانسان التي تأتي في اعلى سلم اوليات المديرية واللواء ابراهيم.

وهذه نبذة مختصرة عن العناوين الاربعة: ◀

تطوير وتحديث

من ابرز ما اثمرت عنه خطة تطوير المديرية العامة للامن العام وتحديثها حتى الان، نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- زيادة عديد ضباط وعناصر الامن العام من 3900 عسكري تقريبا، بفعل دورات التطوير المتلاحقة، الى ما يقارب 8300 عسكري.
- استحداث اكثر من 73 مبنى جديدا للامن العام، سواء لدوائر او مراكز او مقار تم استحداثها او اخرى كانت موجودة سابقا.
- استحداث قسم خدمة الاتصالات (CALL CENTER) عبر الرقم 1717.
- استبدال كل اجهزة وبرامج الكمبيوتر في جميع مكاتب الامن العام ودوائره ومراكزه، باجهزة اخرى تعد من بين الاحدث في العالم.

• اطلاق وبدء تنفيذ مشروع "امن عام بلا ورق" بالتعاون مع شركة EVERTEAM. هذا المشروع سيجعل جميع خدمات الامن العام ومعاملاته تتم بشكل الكتروني من دون استخدام الورق. كان يفترض ان ينتهي في اواخر العام الجاري، لكن جائحة كورونا اجلت الموعد.

• استحداث مركز التدريب الوطني الخاص بالامن العام عام 2018.

• بدء اعمال استحداث معهد تدريب خاص بالامن العام مقره في الدامور، وهو سيتضمن العديد من المباني ومراكز التدريب التي تمتد على مساحة 15 الف متر مربع. القسم الاول من المباني انتهى، والباقي سينتهي خلال فترة قصيرة نسبيا.

• اطلاق وتنفيذ كل مراحل تنفيذ مشروع الوثائق البيومترية، اي جوازات السفر والاقامات البيومترية وسواها.

• ارسفة كل الاعمال المسرحية والسينمائية والتلفزيونية التي عرضت منذ الستينات حتى اليوم.

• استخدام زوارق بحرية حديثة عام 2018.

• اطلاق مجلة "الامن العام".

• استحداث فرقة موسيقى الامن العام.

• استحداث دائرة الرصد والتدخل التي تعتبر القوة الضاربة في الامن العام.

• استحداث شعبة التعاون العسكري المدني عام 2017 التي تعنى بتنفيذ مشاريع امنية واجتماعية في مختلف المناطق اللبنانية بالتعاون



عملية اوتيل دو روي احببت تنفيذ هجوم ارهابي.

غير القانونية، التعامل مع التقارير الدولية الخاصة

بحقوق الانسان وسواها من الملفات، بشكل مباشر او من خلال التنسيق مع المنظمات والهيئات

والجمعيات المحلية والدولية، ومع المؤسسات الرسمية المعنية. وقد بينت الاحصاءات انها تستقبل

وتتابع وتعالج ما يتراوح بين 1100 الى 1500 حالة انسانية تتصل بعملها شهريا. وقد اصبحت تتعاون

مع نحو 400 منظمة وهيئة وجمعية، محلية ودولية، تعنى بكل انواع ملفات حقوق الانسان.

• استحداث نظارة للامن العام عام 2016 اصبحت فوق الارض بعد ان كانت منذ عام 2000 تحتها

عند جسر العدالة. تعتبر النظارة الجديدة من بين الالهة في لبنان والشرق الاوسط لناحية مواصفاتها

ومراعاتها لاعلى معايير حقوق الانسان العالمية. اذا كان اي من الموقوفين موقتا هو من ضحايا

الاتجار بالبشر مثلا، او كانت المرأة حاملا مثلا، لا يتم توقيفهم ضمن النظارة بل في مقر خاص تديره

رابطة كاريتاس لبنان بحماية امنية من الامن العام، لكي يحصلوا على معاملة خاصة واستثنائية،

نظرا الى ظروفهم الانسانية ذات الطابع الخاص. • اتخذ اللواء ابراهيم قرارا قضي بتطبيق المساواة

بين الاب والام لناحية حق منح جواز السفر للابن القاصر، بعد ان كان قرار المرأة سابقا لا يؤخذ به،

ما لاقى ترحيبا وتقديرا من جمعيات وهيئات المجتمع المدني وحقوق الانسان المحلية والدولية.

الامن الاستباقي

المديرية العامة للامن العام كانت اول مؤسسة امنية في العالم العربي تطلق وتعتمد ما يعرف باستراتيجيا الامن الاستباقي التي يمكن شرحها

بشكل مبسط ومختصر بأنها استراتيجية تقوم على تحديد وتحليل ومواكبة اي بيئة اجتماعية

تساهم في نشوء او تمدد الاجرام بمختلف اشكاله، بهدف رصد واجهاض اي افعال جرمية

وهي في طور النشوء، اي قبل الساعة الصفر من تنفيذها. بفضل تلك الاستراتيجية نجح الامن

العام في ضبط العديد من السيارات المفخخة، والتحضيرات لعمليات انتحارية، وتعطيلها قبل

وقت قصير من الساعة الصفر المحددة للتنفيذ. وما السيارة المفخخة التي ضبطت في الناعمة

قبل ساعات من تفجيرها، والشبكة الارهابية التي اوقفت في اوتيل دو روي قبيل انطلاقها

لتنفيذ عملياتها سوى امثلة حية اظهرت للاعلام ثمار الامن الاستباقي.

الوساطات

لم تعد خافية على احد في العالم النجاحات الكبيرة والاستثنائية التي حققتها المديرية العامة

للامن العام، وعلى رأسها اللواء عباس ابراهيم، في مجال الوساطات وحل النزاعات المحلية او

الاقليمية او الدولية في ملفات مخطوفين او

اسرى من مختلف الجنسيات، او ملفات امنية، اقتصادية، سياسية، وسواها. القسم الاكبر من تلك الوساطات بقي طي الكتمان، ولا يجوز لغير

افرقائها الاعلان عنها. بالتالي، سنتوقف فقط عند عرض ابرز الوساطات التي نجح فيها الامن العام

وظهرت الى الضوء:

• خلال السنوات الاخيرة وبشكل متلاحق: مساعدة الرعايا الامريكين القاطنين في سوريا في

العودة الى بلادهم عبر لبنان بشكل آمن ومريح. • شباط 2020: المساعدة، بالتعاون مع دار

الافتاء الجعفري، في تحرير المواطن اللبناني محمد رمضان الذي كان قد اختطف من لبنان

الى سوريا لايام عدة. • تموز 2019: الافراج عن المواطن الاميري سام غودوين الذي كان محتجزا في سوريا.

• حزيران 2019: الافراج عن المواطن اللبناني نزار زكا الذي كان محتجزا في ايران منذ عام 2015.

• اب 2019: الافراج عن المواطن الكندي كريستيان لي باكستر الذي كان محتجزا في سوريا

منذ عام 2018.

• نيسان 2017: تحرير 26 مواطنا قطريا كان قد تم اختطافهم في العراق عام 2015 على يد

مجموعة ارهابية. • تشرين الاول 2017: الاشتراك مع اجهزة امنية

اخرى في تحرير ثلاثة مواطنين لبنانيين هم عماد



عدد العسكريين زاد من 3900 الى نحو 8000 عسكري.

الخطيب وجورج بتروني ونادر حمادة، كانوا قد اختطفوا في العراق على يد عصابة مسلحة لايام عدة.

• كانون الثاني عام 2014: تحرير 16 عسكريا لبنانيا من الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي،

كان تنظيم جبهة النصرة الارهابي خطفهم لمدة سنة واربعة اشهر.

• اذار عام 2014: اطلاق راهبات معلولا الـ16 (14 منهن سوريات واثنان لبنانيات)، بعد ان

خطفهم تنظيم جبهة النصرة الارهابي لمدة تفوق ثلاثة اشهر.

• تشرين الاول عام 2013: تحرير مخطوفي اعزاز، وهم 9 اشخاص لبنانيين خطفهم مجموعة ارهابية

لمدة 522 يوما، ضمن اراضي الدولة السورية.

قدرنا الصمود

يحل اليوم العيد 76 للمديرية العامة للامن العام والوطن في حالة انهيار اقتصادي لم يشهد

لها مثيلا. واقع اصبحت معه القدرة الشرائية لرواتب العسكريين متدنية حد الاضمحلال.

المديرية العامة للامن العام تسعى بكل ما اوتيت من قوة ومن شبكة علاقات واسعة لها محليا

ودوليا، الى محاولة تأمين مساعدات متنوعة الى عسكرييها ريثما تمر هذه الازمة ويكون هناك

من حل ما يعيد الامور الى نصابها. في موازاة هذا الواقع، هناك حقيقة ثابتة ونهائية

لدى قيادة المديرية العامة للامن العام، عبر ويعبر عنها مديرها العام اللواء ابراهيم خلال لقاءاته مع

الضباط والعسكريين، مفادها كما يقول: "اعرف ان الظروف الاقتصادية صعبة وقاهرة. لكن الموضوع

اليوم اصبح موضوع وجود او عدم وجود وطن. سواء كنا عسكريين او مدنيين، نعمل او نعاني من

البطالة، لا يوجد امامنا الا خيار من اثنين. اما ترك الوطن ونهاجر لمحاولة تحسين وضعنا المعيشي

والاقتصادي، وانذاك انتهوا جيدا انه قد يصبح وطننا تدريجا ارضا لغير اللبنانيين، وانذاك ستلعنا

اجيالنا اللاحقة وسيلعننا ويخجل بنا التاريخ. واما نقرر البقاء فيه والصمود مهما كانت التضحيات

باهظة. نحن قررنا البقاء والصمود حتى الاستشهاد لأن الارض ارضنا، والوطن وطننا، ولن نتركه لغيرنا

في الليالي الظلماء، ولأن كل الشدائد والكوارث تبقى اهون من كارثة خسارة الوطن".